

الخاتمة

- الخطوط العريضة لمحاوَر الدراسة.
- أهم القضايا التي تعرض لها الباحث وأهم ما وصل إليه من نتائج.

اتسمت علاقة المملكة بكل من الإمارات الصليبية والبابوية والغرب الأوربي والإمبراطورية البيزنطية والمسلمين في مصر والشام بعدم الثبات، وقد بدت حقيقة جليلة فرضت نفسها على الباحث في معالجته للموضوع وهي تغير الظروف المحيطة بالمملكة تغييراً كبيراً منذ قيامها فتية وسط كيانات إسلامية غير متحدة إلى بروز تيارات استقلالية فردية ونوازع لدى أمراء الإمارات، لم يتفهم أصحابها وقتها أثرها السيئ في الحفاظ على الشكل العام لتماسك الفرنجة في الشرق، وكان من سوء حظ المملكة أن تنمو تلك الاتجاهات الفردية على إثر اتحاد المسلمين تحت قيادات قوية، قادت التصدي للمملكة والصليبيين، بحيث لم تستطع المملكة التصدي لتلك الموجة وحدها دون الحصول على مساعدة من الإمارات، وحينما عجزت الأخيرة عن تقديم الدعم للمملكة فقد تزايد اتجاه الأخيرة في طلب المساعدة من الغرب.

وقد وازى هذا الاتجاه توجه المملكة إلى تحسين علاقاتها بالإمبراطورية البيزنطية التي رأت هي الأخرى خطورة اتحاد المسلمين وغلبة كفتهم على التوازن العام الذي ناشده الأباطرة البيزنطيون على جبهة إمبراطوريتهم في الشرق، بينما كان الغرب الأوربي بعيداً عن الاهتمام بالمملكة والإمارات، بسبب انشغال دوله وملوكه بشئونهم عن الالتفات إلى المملكة والإمارات، وحينما سقطت الرها وتوجهت الحملة الصليبية الثانية لاستعادتها، فقد واجه قادة الحملة في الشرق الصليبي واقعاً غريباً تسوده غلبة نزعة الأنانية والحدق فيما بين بارونات المملكة وأمراء الإمارات الصليبية، علاوة على ما شاب علاقات قائدي الحملة - لويس السابع وكونراد الثالث - من صراع أفقدهما الصواب أحياناً في اتخاذ قرارات صائبة على مدار الحملة ومنعهما من التعاون بما فيه صالح المملكة والإمارات، وبذا فشلت الحملة بعد أن أحدثت فجوة من التوتر بين المملكة والإمارات من ناحية، وبين هؤلاء جميعاً والغرب من ناحية أخرى، على حين لم تزد تلك الحملة المسلمين سوى قوة إلى قوتهم، وهكذا صار الصليبيون يواجهون في المرحلة التالية للحملة الثانية أشد لحظاتهم الحرجة، خصوصاً عقب انسحاب مانويل كومنينوس إلى إمبراطوريته عام ١١٥٩م/٥٥٤هـ دون أن يحارب المسلمين، بعد تحقيقه من النفوذ في أنطاكية ما كان يسعى إليه هو وأسلافه،

لتبقى المملكة أمام واقع كان من صنع ملوكها السابقين، وتحتم على من تلاهم السير على دربهم في التعامل معه.

وحيثما اعتلى عموري الأول عرش المملكة وهي على ذلك النحو فإنه حاول أن يشق لمملكته جبهة جديدة بعيداً عن شمال بلاد الشام الذي بات تحت سيطرة المسلمين بقيادة نورالدين والإمبراطورية البيزنطية عقب ما حققته مؤخراً من سيادة في أنطاكية عام ١١٥٩م/٥٥٤هـ، وساعد عموري على اختيار التوجه نحو مصر بوصفها جبهة جديدة عاملين آخرين يضافان للواقع السابق، هما قيام الملك بلدوين الثالث بالاستيلاء على عسقلان عام ١١٥٣م/٥٤٨هـ، بحيث كان استيلائه عليها تحديداً لمسار توجهات المملكة في المستقبل، إضافة إلى حكم عموري لكل من يافا وعسقلان قبيل اعتلائه لعرش المملكة، وتصديه للغارات التي شنها الفاطميون على حدود المملكة في الجنوب، وقد واتته الفرصة للتدخل المباشر في شؤون مصر، عقب اعتلائه العرش بقليل، حينما وقف على صراع ضرغام ضد شاور على منصب الوزارة، ذلك الصراع الذي كان خاتمة لسلسلة ممتدة من الصراعات التي آلت بمصر إلى دولة منهكة القوى في أواخر أيام الدولة الفاطمية، وعليه فقد تدخل كل من عموري ونورالدين في مصر في سباق طويل جعله عموري كل هدف سياسته الخارجية.

وقد عاجل عموري بمراسلة الغرب الأوربي بسبب إدراكه لصعوبة الاستيلاء على مصر في بداية حكمه في استغاثات شبه سنوية، تكرر حدوثها بعدئذ؛ طمعاً في الحصول على الدعم الذي يُمكنه من الاستيلاء على مصر دون كشف جبهة الإمارات الصليبية في الشمال وتعريضها لهجمات نورالدين، وذلك تجنباً لما حدث فيما بعد في معركة حارم عام ١١٦٤م/٥٥٩هـ، ولم تكن ظروف الغرب والتي تسمح بفهم حاجة عموري إلى الدعم أو التوسع على حساب مصر، ولذا فقد حاول عموري البحث عن جبهة أخرى لمساندته في تحقيق أهداف سياسته الخارجية، فحاول التخلي عن حذره تجاه بيزنطة مؤقتاً، خصوصاً أن بيزنطة أكدت بوقوفها إلى جانب الفرنجة في معركة حارم ضد نورالدين أنه يمكن الاعتماد عليها في حماية شمال بلاد الشام والإمارات من هجمات نورالدين، في إطار الحلف الدفاعي الذي عقده مانويل مع بلدوين الثالث ضد

نور الدين، وعليه فإن عموري بادر بالتحالف مع بيزنطة - من خلال طلبه الزواج من إحدى أميرات الأسرة البيزنطية الحاكمة - وذلك في غضون عام ١١٦٥م/٥٦٠هـ، بينما توجه هو إلى مصر للتصدي لمحاولة استيلاء شيركوه عليها عام ١١٦٧م/٥٦٢هـ.

وترتب على تدخل عموري في شؤون مصر في تلك الحملة حصول مملكته على مميزات كانت غاية ما حققه عموري في مصر، بحيث كادت تجعل من مصر دولة تحت حماية المملكة الصليبية، مما يعني أيضاً أنه لم يعد في حاجة إلى المساعدة البيزنطية في مصر، وبخاصة أن تزايد النفوذ البيزنطي في أنطاكية أربع الصليبيين من ازدياده في المملكة ذاتها حينما يكون للبيزنطيين موطن قدم في مصر، وقد تزايدت تلك المخاوف عقب رد البيزنطيين على سفارة عموري بالإيجاب عام ١١٦٧م/٥٦٢هـ، أي بعد عامين من إرساله للسفارة، وقتها شعر عموري بالاستغناء عن خدمات بيزنطة، ولم يكن توجه بيزنطة إلى المملكة في ذلك الوقت بالذات سوى رغبة من الإمبراطور مانويل لتحسين صورته أمام الغرب، في ظل مفاوضات توحيد الكنائس، فضلاً عن المشاركة في غزو سهل لمصر عقب ما حققه عموري فيها، وقد بدا ذلك من مفاوضات مانويل مع عموري لعقد اتفاق بين المملكة والإمبراطورية بشأن تنسيق غزو مشترك لمصر، وفي محاولة من عموري للتخلص من ذلك التحالف فإنه سارع - في خضم مفاوضاته الجارية مع الإمبراطورية - إلى مهاجمة مصر بدون حليفته بيزنطة وقبل إتمام معاهدته معها، وذلك من خلال حملته الرابعة على مصر عام ١١٦٨م/٥٦٤هـ، هي التي خسر فيها كل ما حققه في مصر من قبل، بل وألقى بمصر في أيدي نور الدين محمود مثلما سبق وألقى ببلدوين الثالث بدمشق في أيدي نور الدين أيضاً.

وأثبتت الأحداث التالية مباشرة للحملة بقاء إصرار عموري على موقفه الرامي إلى عدم الاستعانة بالإمبراطورية البيزنطية في غزو مصر، بما بدا من منحه الامتيازات الواسعة للإسبترارية والبيزانة لمساعدته في حملة أخرى عليها، علاوة على مراسلته للغرب الأوربي في بداية عام ١١٦٩م/٥٦٥هـ من أجل الحصول على الدعم

العاجل لغزو مصر أيضاً، وبينما كان الملك يُعد لذلك ويجري الترتيبات اللازمة لقيامه بحملته، إذا بالإمبراطورية البيزنطية تبعث بأسطول ضخم، بحيث كان أقوى مما اتفقت عليه بيزنطة في معاهدتها مع عموري عام ١١٦٨م/٥٦٤هـ، ولم يكن أمام عموري سوى الإذعان للوضع الراهن، وهو الموافقة على مرافقة ذلك الأسطول في مهاجمة مصر، وإن حرص في الوقت ذاته على التسبب - بشكل غير مباشر - في وضع كافة العراقيل التي تمنع نجاح الحملة المشتركة التي توجهت لمهاجمة دمياط عام ١١٦٩م/٥٦٥هـ، بحيث لا تحقق بيزنطة في مصر ما كان يخشاه عموري وباروناته، وذلك دون الاصطدام بها بشكل مباشر، بسبب احتياج عموري إلى حلفها الدفاعي في شمال بلاد الشام، وقد فشلت الحملة بالفعل في تحقيق أي نجاح في مصر ودون أن تؤثر جذرياً على علاقات المملكة بالإمبراطورية.

ولم يمض الكثير حينما أيقن عموري كَم الصعوبات التي تكابدها مملكته من جراء فقدانه لمصر؛ بسبب ما أحدثه صلاح الدين - من خلال موقعه في مصر - من تدمير وتخريب أو استيلاء على بعض مدن المملكة وحصونها، إذ بدأ عموري مشلولاً في تصديه لهجماته أو لتحركات نورالدين ضد المملكة والإمارات في شمال بلاد الشام وقيليقية، وهنا اضطر عموري لتعديل سياسته إزاء بيزنطة عندما قرر مواصلة ما انقطع من علاقاته معها وذلك بزيارته لها عام ١١٧١م/٥٦٦هـ لطلب مساعدتها، مما عُذَّ إشارة خطيرة على ما واجهته مملكته من تحد، وعلى الرغم من عقده معاهدة مع الإمبراطور مانويل - كان جل هدفها مهاجمة مصر - فإنه لم يحدث ذلك قبيل وفاة عموري، وقد حاول عموري في أخريات أيامه استغلال فرصة اتصال الحشاشين في بلاد الشام، وعمارّة اليميني في القاهرة به لمساعدتهم في الانقلاب على نورالدين وصلاح الدين، بيد أنه لم يُقدّر لتلك المؤامرة النجاح، عقب تجرد مفاوضات عموري مع الحشاشين، ثم لاكتشاف صلاح الدين لمؤامرة عمارّة اليميني وقضائه على عناصرها، وهكذا تبذرت آخر محاولات عموري الطموحة للاستيلاء على مصر، وهي المحاولات ذاتها التي أُلقت بمصر في أيدي صلاح الدين تابع نورالدين الذي انطلق من مصر بعد أقل من ربع قرن للقضاء على المملكة الصليبية بعد هزيمته

لجيوش الصليبيين مجتمعة في معركة حطين عام ١١٨٧م/٥٨٣هـ.

هذا عن الخطوط العريضة للدراسة وأهم محاورها، أما أهم القضايا التي ناقشها الباحث فيذكر منها مناقشة قضية تردد نورالدين في مساعدة شاور بالرغم من توافر الشواهد العديدة التي تُشير إلى اهتمامه بمصر في ذلك الوقت، وكان من أسباب ترده حرصه على استيعاب فتوحاته في بلاد الشام وشمال العراق في المقام الأول، ثم سعيه إلى توفير الجند الذين يفيضون عن حاجته في صراعه مع المملكة؛ لإرسالهم مع شاور إلى مصر، علاوة على خوف نورالدين من توجهات سياسة عموري بوصفه الملك الجديد لمملكة بيت المقدس التي لم تكن قد اتضحت بعد، فضلاً عن تخوفه من المغامرة في مصر بسبب انعدام ثقته في شاور، ولطول الطريق إلى مصر وقلة المساندين للحملة التي سيقودها شيركوه، وذلك في مقابل قوة ضرغام وكثرة أعداد جيشه، وأما العامل الحاسم الذي جعل نورالدين يقرر مساعدة شاور وتخليه عن ترده فقد تمثل في مهاجمة عموري لمصر في العام السابق وتخوف نورالدين من اتصال ضرغام بالملك عموري.

وتعرض الباحث أيضاً لقضية الأرقام في أعداد جيوش كل من عموري وشيركوه خلال الحملة الثانية للملك عموري ١١٦٤م/٥٥٩هـ التي حملته على مساعدة شاور في حصاره لشيركوه في بلبيس، وذلك لمبالغة المصادر المعاصرة في تقديرها أعداد الجيشين، وقد وصل الباحث من خلال مناقشته لتلك الإشكالية إلى ما يفيد افتقار كلا الجيشين للكثرة العددية، مما جعل شاور يقبض على زمام الأمور، بما بدا من ممارسته للعبة التوازن التي جعلت كل من عموري وشيركوه يخرجان من مصر دون الإخلال بمركزه.

وناقش الباحث - أيضاً - عوامل تجدد وضع الحرب حول بلبيس عام ١١٦٤م/٥٥٩هـ، مما أدى إلى إقرار الصلح بين شيركوه وعموري، واثرت نقطة النقاش من منطلق الرواية التي جعلت من خوف الملك عموري من استيلاء نورالدين على بانياس - عقب استيلاء الأخير على حارم في ١٢ من أغسطس ١١٦٤م/٢٢ من رمضان ٥٥١هـ - سبباً لدخول عموري في مفاوضات الصلح، علاوة على وصول

رسل نورالدين إلى شيركوه حاملة أعلام الفرنج ورؤوس قتلاهم في بانياس؛ ليرفعها شيركوه على أسوار بلبيس حتى تضعف عزيمة الفرنج، وقد رجّح الباحث عدم دقة تلك الرواية، على اعتبار أن الفرصة كانت ملائمة لترك عموري الحصار حتى يتمكن من إدراك بانياس؛ لأنه كان أمامه أكثر من شهر للتحرك إليها قبل أن تسقط في يد نورالدين في ١٨ من أكتوبر ١١٦٤م/٢٩ من ذي القعدة ٥٥٩هـ، وقد ساعد هذا التاريخ على رفض الرواية الخاصة بقدم رسل نورالدين إلى شيركوه خلال حصاره في بلبيس؛ بسبب انسحاب شيركوه من بلبيس في ١٩ من أكتوبر/غرة ذي الحجة، أي بعد يوم واحد من استيلاء نورالدين على بانياس، بما يستحيل معه وصول رسل نورالدين من بلاد الشام إلى شيركوه في مصر في تلك المدة القصيرة، خصوصاً أن شيركوه كان محبوساً من جراء حصار عموري وشاور له، أما العامل الآخر المهم الذي تسبب في تجمد وضع الحرب حول بلبيس فإنما ما قام به شاور من تخديره للملك عموري ورشوته لرجاله بحيث لا تتحرك في الملك همة في تفعيل الحصار، ومن جهة أخرى استمال شاور بعض رجال شيركوه وثبط من همة الأخير، وهكذا ظل يمارس لعبته بحذر حتى ضعف الطرفان وعندها لم يكن أمامهما سوى البحث عن الصلح ورحيلهم إلى ديارهم، بمعنى أن شاور كان يسيطر على مقاليد الأمور في يديه حتى آخر لحظة من الحملة.

وتناول الباحث كذلك قضية أعداد جيوش كل من عموري وشيركوه في معركة البابين التي تفجرت من جراء مبالغة وليم الصوري في وصفه لعدد جيش شيركوه بما يزيد على عشرين ألفاً، بينما لم يصف جيش عموري بأكثر من أربعمئة فارس، وقد اجتهد الباحث في رصد تحركات الطرفين طوال مدة بقائهم في مصر في تلك الحملة بحيث اتضح أن وليم الصوري كان مبالغاً في تقديراته لجيش شيركوه؛ حرصاً منه على إبداء قوة عموري وسمو قدر نبلائه وفرسانه في المجال الحربي.

ومما ناقشه الباحث قضية توجه شيركوه إلى الإسكندرية عقب أحداث معركة البابين وعدم استيلائه على القاهرة التي تمكنه من إحكام سيطرته على مصر، هدفه الأساس من حملته، وكان مما دعا شيركوه إلى التوجه نحو الإسكندرية استدعاء بعض

نوابها له وعرضهم مساعدته بالمال والسلاح والرجال، خصوصاً أنه رأى أنها ستحمي جيشه المنهك بسبب حصانة أسوارها، كما لم يكن باستطاعته الاستيلاء على القاهرة؛ بسبب ترك عموري حامية حربية قوية للدفاع عنها، ولذا فإنه لم يكن أمام شيركوه - في ظل كره القاهريين له - سوى التوجه نحو الإسكندرية التي كان عداؤها أهلها السنة لشاور يفوق عدائهم للملك عموري بكثير، وقد اضطر شيركوه بعدئذ إلى ترك صلاح الدين في الإسكندرية راحلاً إلى قوص في صعيد مصر؛ بسبب إدراكه لخرج موقفه الذي نجم عن شدة وطأة حصار عموري وشاور له، لذا فإنه تحرك بمرونة إلى خارج الإسكندرية، بما يمكنه من مساعدة صلاح الدين وما معه من جنود مرضى أو مجاهدين داخل المدينة.

وناقش الباحث قضية أخرى مهمة وهي الاتجاه الحذر الذي اتخذه عموري تجاه بيزنطة في بداية حكمه، وقد ثارت المشكلة من جراء ما ساقه بعض المؤرخين المحدثين من استهلال عموري لعصره بمعادة بيزنطة، مثلها مثل معاداته لنورالدين والمسلمين، ودلل هؤلاء على ذلك ببعض الشواهد أهمها ما ورثه عموري عن أخيه بلدوين الثالث من عداها إزاء بيزنطة، وقد رجح الباحث أن عموري كان حذراً فقط حيال بيزنطة، وأن نبرة خطاباته العدائية نحوها لم تكن سوى محاولة منه للمس الوتر الحساس لدى الغرب في اتخاذه بيزنطة عدو، ومن مهاجمتها لشمال بلاد الشام ذريعة للحصول على دعم عاجل، خصوصاً أن الصورة السيئة لبيزنطة في الغرب - التي اتُخذت عقب فشل الحملة الصليبية الثانية - كانت - وما زالت - قائمة بوضوح، ولكنه فشل في ذلك المسعى ولذا فإنه اضطر إلى استئناف ما بدأه بلدوين الثالث حيال بيزنطة، على الأقل للحصول على دعمها للإمارات الشمالية، بما بدا من وقوف بيزنطة إلى جانب الصليبيين في معركة حارم عام ١١٦٤م/٥٥٩هـ.

كما ناقش الباحث مسألة زواج عموري من الأميرة البيزنطية مارية وما صاحب هذا الزواج من ملايسات معقدة، ربما أبرزها مسارعة عموري إلى إتمام طقوس الزواج، فضلاً عن تنويجه في صور وليس في بيت المقدس، ثم إصرار البيزنطيين على تنويج مارية قبيل عقد القران، وكان الهدف من وراء ذلك تحاشي

عموري لأية إطالة في المفاوضات، وخشية من أية مطالب بيزنطية جديدة، بينما فشلت بيزنطة في الضغط عليه لاستغلال مسألة الزواج في الحصول على عروض أفضل للمعاهدة التي ستنتظم شكل التحالف بينهما في المستقبل.

كما ناقش الباحث إشكالية تحرك عموري إلى مصر عام ١١٦٨م/٥٦٤هـ بناء على ما أوردته بعض المصادر من أنه تحرك إليها تحت ضغط من باروناته حتى لا يتقاسموا مصر مع بيزنطة، وقد أبرزت المناقشة أن عموري لم يكن أقل من باروناته؛ رغبة في الاستئثار بمصر دون بيزنطة، بما بدا من منحه الامتيازات الواسعة للإسبترارية والبارونات لتزويده بالقوة الضاربة، علاوة على معاهدته مع بيزا؛ لاستخدام أسطولها في مهاجمته لمصر في تلك الحملة، ونمَّ تحرك الملك إلى مصر بتلك الطريقة عن شدة تسرعه التي جعلته لا يُقدَّر صلابة المقاومة المصرية وبأس المصريين، بحيث أدى اعتداده بقوته خلال هذه الحملة إلى فشله في تحقيق أية نتائج ملموسة في مصر، بل على العكس فشلت الحملة تماماً، وألقت بمصر في أيدي شيركوه.

وناقش الباحث إشكالية عرض عموري تسليم مفاتيح بيت المقدس إلى لويس السابع ملك فرنسا وهنري الثاني ملك إنجلترا، بحيث اتخذ منها عدداً من المحدثين قرينة على اعتراف عموري لهما - أو لأحدهما - بسيادة رمزية أشبه بما مارسه مانويل في أنطاكية عام ١١٥٩م/٥٥٤هـ، بيد أن خطابات عموري التي استند إليها هؤلاء في تأكيد بذله السيادة للويس السابع - على وجه الخصوص - كانت مجرد ديباجة أو مقدمة استهلاكية للخطاب الذي كُتِبَ في ظل حرج موقفه في مصر خلال أولى حملاته عليها، واضطراره إلى طلب مساعدة الملك لويس، علاوة على اقتران ما بذله عموري بالحصول على المساعدة، فإذا ما تجاهل لويس السابع مساعدة عموري، أصبح عرض الأخير لاغياً، وبخاصة أنه لم يترتب على ما قدمه عموري في سفارته عام ١١٦٩م/٥٦٥هـ أي نتيجة سواء نظرية أم واقعية.

وتعرض الباحث أيضاً لمناقشة إشكالية المعاهدة التي عقدها وليم الصوري مع الإمبراطور مانويل عام ١١٦٨م/٥٦٤هـ، لعدم إشارة المؤرخين المعاصرين إلى

بنودها، وقد تمكن الباحث - من خلال مناقشته لملايسات الحملة وأحداثها وتوابعها - من وضع تصور تقريبي لأهم ما حوته المعاهدة التي أبرزت في مجملها إبداء الإمبراطورية البيزنطية حسن نيتها في التعاون مع عموري في غزو مصر، حينما أوكلت إليه القيادة العامة للجيش والأسطول، وأنفقت على الحملة من الألف للياء- إن جاز التعبير.

ومما ناقشه الباحث أيضاً ملايسات حصار الحلف الصليبي البيزنطي لمدينة دمياط عام ١١٦٩م/٥٦٥هـ، والخاتمة التي آلت إليها تلك الحملة الضخمة، حيث لم يكن الحصار تاماً للمدينة، عقب فشل حصارها من ناحية النيل، علاوة على توافد أعداد كثيرة من المصريين عبر نهر النيل والجانب الجنوبي البري للدفاع عن دمياط، بينما لم يسد التعاون بين الصليبيين والبيزنطيين طوال مدة الحصار، وأثبتت الأيام التالية عبث استمرار حصارهم للمدينة، وترتب على فشل الحصار كثرة أعداد القتلى وسيادة سوء الظن بين الصليبيين والبيزنطيين وتبادلها الاتهامات، إضافة إلى الخسائر التي منيت بها الإمبراطورية خصوصاً، وبالرغم من ذلك أدرك عموري عما قليل غياباه في عدم الإفادة من الحملة التي أكدت موقف صلاح الدين في مصر، وعليه فقد سعى عموري إلى التحالف مع الإمبراطورية مرة أخرى بعد عامين من حملة دمياط.

وفضلاً عن ذلك فقد ناقش الباحث القضية المثارة حول حدوث الجفوة بين صلاح الدين ونورالدين، ولم تكن هذه هي القضية في حد ذاتها، وإنما كانت القضية فيما عُوِّلَ عليها من نتائج، بحيث أدت إلى إنقاذ المملكة من السقوط في عصر عموري، وقد أوضح الباحث - بناء على دراسته لمقدمات ذلك الحدث وتفاصيله - أنه لم يؤثر جذرياً على علاقة نورالدين بصلاح الدين، وأنهما على العكس من ذلك كبداً المملكة خسائر فادحة أجبرت عموري على اتخاذ الموقف الدفاعي لأول مرة.

وتعرض الباحث لمناقشة توجه عموري إلى طلب الدعم من الإمبراطورية البيزنطية بجانب استغاثته بالغرب والبابوية عام ١١٧١م/٥٦٦هـ؛ وذلك بسبب ازدياد الضغوط على مملكته، وقد لاقى اتجاه عموري إلى طلب مساعدة الإمبراطورية

البيزنطية معارضة من قبل بعض بارونات المملكة، ممن لهم ثقل سياسي وعسكري، دلالة على بقاء سياسة الحذر من بيزنطة داخل المملكة، وبالرغم مما ساقه عدد من المؤرخين المعاصرين - ومن تبعهم من المحدثين - عن حدوث نوع من الاعتراف بالسيادة البيزنطية خلال زيارة عموري للقسطنطينية فإن افتقار الباحث إلى قرائن قوية جعله يكتفي بعرض وجهات النظر المختلفة وتحليلها ونقدها، دون الخوص في إصدار قرارات تحفها خطورة غياب القرائن القوية.

ومما ناقشه الباحث - أيضاً - مشاركة عموري لأفكار كل من الحشاشين في بلاد الشام والمتآمريين وعلى رأسهم عمارة اليميني في القاهرة، وذلك في محاولة منه لاختراق الجبهة الإسلامية بمساعدة بعض عناصرها، بيد أنه لم ينجح في ذلك؛ بسبب تجمد مفاوضاته مع الحشاشين عقب مقتل رسولهم إليه على أيدي الداوية، ولاكتشاف صلاح الدين لعناصر المؤامرة وقضائه عليهم، مما أدى إلى تبخر ما حوته المؤامرة في الهواء، وبذا فشلت آخر محاولات عموري السياسية للاستيلاء على مصر.

أما ما وصل إليه الباحث من نتائج فلعل أهمها أن عموري حُرِمَ من كونتيته في يافا من قبل أخيه الملك بلدوين الثالث؛ بسبب مشاركة الكونت عموري لأمه ضد أخيه بلدوين في ثنايا الحرب الأهلية التي اشتعلت بين بلدوين الثالث وأمه ميليسيند، ثم حصل عموري بعد ذلك بقليل على يافا وعسقلان معاً عام ١١٥٤م/٥٤٩هـ وليس كما هو معتقد عام ١١٥٣م/٥٤٨هـ، ومن ذلك أيضاً عدم حدوث اعتراض كبير بين البارونات حول اعتلاء عموري للعرش على ما ذكر وليم الصوري، وإنما كانت مجرد محاولة دبلوماسية من قبل البارونات لجس نبض الملك الجديد وكيفية مواجهته لتحدي بارونات، وقد أثبت عموري مرونة مبكرة فوتت الأزمنة بسلام وأكسبته العرش بصفة قانونية.

كما كان عموري مضطراً إلى التوجه نحو مصر في سياسته الخارجية لمواجهة خطر استيلاء مسلمي بلاد الشام عليها، فضلاً عن ظروف المملكة الداخلية الصعبة التي دفعت به للتحرك للخارج لمنع تطويق المملكة من قبل نورالدين ومانويل في شمال بلاد الشام. وتوصل الباحث إلى أن شاور لم يحاول الاستعانة بالملك عموري في

البداية، بسبب اعتقاده حدوث هدنة أو صلح بين عموري وضرغام عقب رحيل الأول عن مصر خلال حملته الأولى عليها، ولذا فقد قرر شاور الاستعانة بنورالدين خصوصاً وأن الأخير كان أقوى من عموري، وكان مثله مثل معظم المصريين مسلماً، ولن يستنكر المصريون مساعدته لشاور للقضاء على ضرغام.

وأيد الباحث ما ذهب إليه المقريزي من أن عموري وصل إلى مصر في حملته الأولى عليها وبدأ في محاصرة شيركوه في بلبيس في الأول من أغسطس ١١٦٤م/الحادي عشر من رمضان ٥٥٩هـ - وذلك على خلاف ما أشارت إليه إحدى وثائق المملكة بأنه تحرك إلى مصر في الأول من أغسطس - بناء على أن الطريق يستغرق من المملكة إلى بلبيس من عشرة إلى خمسة عشر يوماً، فإذا ما تحرك الملك في الأول من أغسطس فإنه يصل إلى بلبيس بعد معركة حارم التي وقعت في ١٢ من أغسطس/٢٢ من رمضان، وقد أشارت المصادر إلى حدوث معركة حارم وقت انشغال عموري بحصار بلبيس وليس قبل وصوله إليها، وعليه فقد رجح الباحث بدء الحصار في الأول من أغسطس/الحادي عشر من رمضان.

ووافق الباحث تحديد بعض المؤرخين المحدثين لتاريخ معركة البابين، وقد حدث الاختلاف في تحديد وقت حدوثها بسبب ما قدمه ابن الأثير عن تاريخ المعركة؛ إذ إنه حدده مرة في الباهر في ٢٥ من جمادى الأولى ٥٦٢هـ، ومرة أخرى في الكامل في ٢٨ من جمادى الآخرة ٥٦٢هـ، ومن هنا نشأ الاختلاف بين المحدثين، ممن اعتمد على أحد هذين التاريخين دون النظر للآخر أو وضعه في الاعتبار، وقد اتفق الباحث مع المؤرخين الذين رجحوا حدوث المعركة في ١٩ من مارس/٢٥ من جمادى الأولى، بناء على تأييد إشارة وليم الصوري غير المباشرة لهذا التاريخ، كما أيدته أيضاً سيرة حياة القديس برنارد، علاوة على تزكية الأحداث الواقعة لحدوث المعركة في ذلك التاريخ وليس بعد ذلك.

وتوصل الباحث إلى حرص كل من عموري وشيركوه على الانسحاب من مصر عقب أحداث البابين والإسكندرية وبخاصة الأخيرة؛ بسبب طول العمليات الحربية التي دامت لما يقارب خمسة أشهر، تغيب خلالها عموري عن شئون مملكته

الداخلية والخارجية على أصدعة أخرى، ولكنه استطاع تحقيق بعض المكاسب هي بمثابة قمة ما حققه عموري في مصر على الإطلاق، حينما وقّع اتفاقين أحدهما: مع شيركوه يقضي بأن يرحلًا عن مصر معاً، والثاني: مع شاور ويقضي ببقاء بعض قوى عموري في القاهرة لحمايتها من شيركوه إذا ما عاد إليها؛ ولجباية الأموال المقررة للملك على المصريين سنوياً، بحكم اتفاق الأخير مع شاور والخليفة العاضد. ومن جهة أخرى لم يخطط نورالدين للاستيلاء على أنطاكية عقب هزيمته للصليبيين والبيزنطيين والأرمن في معركة حارم وإنما كان جل هدفه - كما أشار إيمري بطريك أنطاكية في خطابه إلى لويس السابع - الضغط على عموري في مصر؛ لترك حصاره لشيركوه في بلبيس، ولذا فلم يهاجم نورالدين أنطاكية بالرغم من توافر احتمالات نجاح ذلك، وإنما توجه إلى بانياس تديلاً على أن هدفه لم يكن الغزو بقدر ما كان يهدف إلى إجبار عموري على ترك مصر، أو تخفيف ضغطه على شيركوه في بلبيس، وقد أثرت هذه السياسة جزئياً في مسار الأحداث الجارية، بحيث كان الصلح على بلبيس أحد نتائج موقعة حارم، كما كان من نتائج حارم سعي عموري إلى التحالف مع بيزنطة ليترك مسؤولية التصدي لنورالدين في شمال بلاد الشام في عنق بيزنطة، ولذا فقد تخلى عموري عن تحفظاته إزاء ازدياد نفوذ مانويل في أنطاكية في مقابل تقديم بيزنطة مساعدتها له في حماية شمال بلاد الشام.

وتوصل الباحث كذلك إلى أن عموري هو الذي استهل مفاوضات التحالف مع الإمبراطورية البيزنطية، بداية من عام ١١٦٥م/٥٦٠هـ، ولم يصل عموري ما طلبه من مساعدة في ذلك العام إلا بعد أن أصبح في غنى عنها عام ١١٦٧م/٥٦٢هـ، وعلى ما يبدو لم تقترن مفاوضاته مع بيزنطة بشأن الزواج بطلب المساعدة في غزو مصر، بل حدث ذلك خلال حفلات زواج عموري من الأميرة البيزنطية والفترة التي تلتها، وقد رجح وليم الصوري مبادرة عموري إلى طلب مساعدة الإمبراطورية في غزو مصر آنذاك، وليس كما أقر كيناموس وخونياتس بأن الإمبراطورية البيزنطية هي صاحبة المبادرة في مشروع غزو مصر بمساعدة الملك عموري، وعلى ذلك تأتي مسألة تحرك عموري نحو مصر عام ١١٦٨م/٥٦٤هـ، دون انتظاره لقدم المساعدة

البيزنطية؛ حرصاً منه على عدم التورط في استخدامها، وذلك بسبب حرصه هو وباروناته على عدم وجود البيزنطيين في مصر، في ظل اعتقاد الملك وباروناته أنه بإمكانهم غزو مصر بدون الإفادة من المساعدة البيزنطية.

كما كانت مذبحة عموري في بلبيس - خلال حملته على مصر عام ١١٦٨م/٥٦٤هـ - من ضمن أهم العوامل التي أدت إلى فشل حملته؛ إذ أبدى بعض المصريين استعدادهم للتعاون مع عموري في محاولة يائسة للتخلص من شاور، بيد أن قيام عموري بالمذبح في بلبيس - إضافة إلى عوامل أخرى لا تقل أهمية - أدت إلى ذعر المصريين وخوفهم، مما جعلهم يستميتون في الدفاع عن القاهرة، بحيث وطَّنوا أنفسهم على الموت دون التسليم إليه. ومن جهة أخرى توصل الباحث إلى أن الملك عموري لم يكن ينوي غزو مصر بمشاركة بيزنطة خلال عامي ١١٦٨-١١٦٩م/٥٦٤-٥٦٥هـ، وذلك على الرغم من المفاوضات الجارية بينه وبين بيزنطة بخصوص مشروع التحالف لغزو مصر، وبالرغم من فشل حملته السابقة التي قادها على مصر دون انتظار ما تتمخض عنه مفاوضاته مع بيزنطة، فإنه لم يُعَيِّر رأيه بشأن التحالف مع الأخيرة، وكانت الدلائل واضحة تماماً في مراسلته لطلب مساعدة الدول الأوروبية والبابوية، إضافة إلى مفاوضاته مع البيازنة التي أكدت بما لا يدع مجالاً للشك أنه لو توفرت فرصة أخرى للملك عموري لغزو مصر بدون بيزنطة - قبل حملته معها على دمياط - لاستغلها وقاد هجوماً آخر على مصر.

ولم تكن أعمال الترميم والزخرفة التي قام بها مانويل كومنينوس في المملكة عام ١١٦٩م/٥٦٥هـ دليلاً على ازدياد نفوذ إمبراطوريته في المملكة بقدر ما كانت تعبيراً منه - بصفته رجل تقي بار بالكنيسة - على محبته لأعمال البر والخير، مما دفعه إلى القيام بتلك الأعمال خصوصاً أنها تزامنت مع مباحثات مانويل مع البابا ألكسندر الثالث بشأن توحيد الكنائس والاعتراف بمانويل إمبراطوراً أوحداً للغرب الأوربي، كما لم يبذل عموري جهداً في حصار دمياط بجانب البيزنطيين عام ١١٦٩م/٥٦٥هـ؛ بسبب تمسكه بفكرة أن بقاء البيزنطيين في مصر يهدد بتطويق مملكته، وعليه فقد عرقل عموري كافة المحاولات التي قام بها القائد البيزنطي

إندرونيقوس كونتوستيفانوس للاستيلاء على دمياط، بداية بتأخيره في البحر حتى قلت الإمدادات والمؤن، عبوراً ببطء تحركه نحو المدينة، ثم بعدم مهاجمته للمدينة فور وصوله إليها، وصولاً إلى تقاعسه عن العمليات الحربية ذاتها وإجهاضه لأية محاولة جادة من قبل إندرونيقوس للاستيلاء على المدينة، حتى أدت الظروف المحيطة بالطرفين إلى ضرورة رحيل الحملة تجر أذبال الفشل.

ورجّح الباحث عدم حصول عموري على موافقة إجماعية على زيارته للقسطنطينية عام ١١٧١م/٥٦٦هـ، من قبل كافة البارونات في المملكة؛ وذلك بسبب تخوفهم من تقديم عموري أية تنازلات ربما لا يحصل على ما يقابلها، وقد عدّ هذا الموقف استمراراً لرفض البارونات قبول أية مساعدة بيزنطية، وأكدت الزيارة أمرين مهمين أولهما تزايد الهجمات التي صار عموري يعاني منها من قبل كل من نورالدين وصلاح الدين، وثانيهما إصرار عموري على ضرورة الاستيلاء على مصر، مما دفعه إلى تغيير سياسته الحذرة إزاء بيزنطة.

ومما وصل إليه الباحث من نتائج أيضاً فشل مفاوضات عموري السياسية للإفادة من مفاوضات الحشاشين معه لأجل التحالف ضد نورالدين، وذلك على إثر مهاجمة الداوية لرسول الحشاشين إلى الملك عموري، وقد برهن تصرف الداوية على غياب الوعي السياسي والمصلحة العامة، نظراً لشدة احتياج المملكة إلى مثل ذلك التحالف، وأكد أيضاً نجاح الجماعات الحربية في عرقلة السياسات العامة للمملكة والإمارات، مما عدّ دليلاً مبكراً على ضعف الملكية أمام تضخم نفوذ البارونات والجماعات المسلحة.

وبصفة عامة كانت مصر هي الهدف الأساس الذي وضعه عموري لسياسته الخارجية، بحيث كرس لها من وقته وجهده وموارده مملكته ما يمكنه من الاستيلاء عليها، وبالرغم من المحاولات الجادة التي كاد يسيطر بها على مصر حتى عام ١١٦٧م/٥٦٢هـ فإن اتجاه السياسة البيزنطية نحو مشاركة المملكة في غزو مصر، واتخاذ عموري جانباً من تلك السياسة جعله يفقد أكثر اللحظات المناسبة للاستيلاء على مصر، وحينما عدّل عن اتجاهه نحو بيزنطة كانت أفضل الظروف المناسبة قد